مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر - العدد الأول - (2011) 87 - 98
المعهد العربي للتخطيط

وقائع المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"

(القاهرة: 22-24 مارس 2010)

عرض: صالح العصفور*

1. مقدمة وخلفية

بالتعاون مع كل من البنك الإسلامي للتنمية وجامعة الدول العربية ممثلة بإدارة التنمية والسياسات الإجتماعية، ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، عقد المعهد العربي للتخطيط مؤتمره السنوي التاسع في مدينة القاهرة في الفترة 22-24 مارس 2010 تحت عنوان : " المرأة والشباب في التنمية العربية" .

تحدث في جلسة الافتتاح الدكتور عيسى الغزالي مدير عام المعهد فأوضح أن هذا المؤتمر يستمد أهميته المعرفية من التعريف العريض للتنمية على أنها " عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" بغض النظر عن نوعهم الإجتماعي وعن فئاتهم العمرية. كما يستمد موضوع المؤتمر أهميته العملية مما توصل إليه القادة العرب في مؤتمر القمة الاقتصادية، الذي عقد في الكويت خلال الفترة 19–20 يناير 2009 حول " مختلف التحديات التنموية التي تواجهه الدول العربية" . حيث أوصى المؤتمر (ضمن ما أوصى به) بما يلي:

التوصية الأولى، تتركز حول " تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والإجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادىء العدل والانصاف في المجتمع" ، حيث تنطوي هذه التوصية على إدراك بأهمية دور المرأة في عملية التنمية من جانب، وبمحورية قضية المساواة بين الجنسين في تعزيز هذا الدور التنموي من جانب آخر.

أما التوصية الثانية، فتتعلق " بالتوجه لوضع الإمكانات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وتثقيفه، ليصبح مؤهلاً لاستكمال مسيرة التنمية وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية" ، وقد ربطت هذه التوصية بطريقة واضحة وصريحة بين فئة الشباب (إناثاً وذكوراً) في الفئة العمرية (15-22 سنة) وبين عملية التنمية، وذكر مدير عام المعهد العربي للتخطيط بأن التحديات التنموية التي تواجهه الدول العربية في ما

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي – المعهد العربي للتخطيط.

يتعلق بفئة الشباب تتمثل في قضايا البطالة وقضايا التعليم. وذكر أن فئة الشباب في الدول العربية تمثل حوالي 21% من إجمالي السكان، حيث تعاني هذه الفئة من معدلات مرتفعة من البطالة مقارنة بمعدلات البطالة الوطنية، وأن معظم البطالة في هذه الفئة ترجع للداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أن معدل البطالة في أوساط الإناث يفوق ذلك في أوساط الذكور من فئة الشباب.

واهتماماً من المعهد بإثراء مداولات المؤتمر، فقد قام بدعوة خبراء متخصصين مشهود لهم بالخبرة والتميز العلمي لتناول قضايا محورية تتعلق بلب محاور المؤتمر : دور المرأة في مواجهة تحديات التنمية في الدول العربية، وتحديات تضمين الشباب العربي في خطط التنمية والتمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية.

وعلى أساس الاعتبارات أعلاه، فقد تحدد الهدف الرئيسي من المؤتمر في توفير منبر لتبادل الآراء واستعراض الخبرات، وتعظيم التفاعل بين صناع القرار والباحثين حول قضايا المرأة والشباب في التنمية العربية خصوصاً والدول النامية عموماً.

حضر المؤتمر حشد من الباحثين والمتخصصين وأصحاب القرار تجاوز المائة شخصية، ناقشو على مدى ثلاثة أيام 13 ورقة تناولت معظم محاور المؤتمر. في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء في هذه الأوراق وما خلصت إليه من نتائج.

2. الأوراق الرئيسية

كانت **الورقة الرئيسية الأولى** تحت عنوان " المرأة والشباب في التنمية العربية". وقد قامت بإعداد هذه الورقة هبة حندوسة المؤلف الرئيسي لتقرير التنمية البشرية في مصر، وتناولت فيها بعض التوجهات الرئيسية المتصلة بتمكين المرأة والشباب في البيئات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية أثارت بعض بواعث القلق بشأن الاتجاهات والقيم التقليدية إزاء موضوع المساواة بين الجنسين، ملاحظة السرعة التي حصلت بها المرأة العربية على التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية، ومع ذلك تلاحظ أيضاً أن الثقافة الحالية هي أقل قبولاً لفتح الأبواب أمام دخول المرأة مجال العمل والتوظيف، وملمحة إلى أن الشباب في العالم العربي يعاني كما تعاني المرأة من مظالم متشابهة إلى حد بعيد رغم الفروق في الدخول ومعدلات التنمية.

في مراجعة لتوجهات خبرات التنمية في الدول العربية أكدت الورقة على أن هناك عوامل أربعة قد ساعدت في الحد من مشاكل استبعاد الشباب وفي دعم ما حققته المرأة من تقدم في المطالبة بحقها في المساواة داخل المنزل وفي مكان العمل وفي المجتمع الكبير. تمثلت هذه العوامل في جهود الحكومات في التحكم في ديمغرافية السكان، وفي تحقيق الوصول إلى تعليم جيد، وفي الحد من الفقر وفي تعزيز مسار نمو

كثيف العمالة. ولاحظت الورقة أن هذه الجهود قد تكللت ببعض النجاحات في بعض الجوانب وفي بعض الدول ولكنها أصيبت بإخفاقات في بعض الجوانب وفي بعض الدول.

ولاحظت الورقة أن معظم الدول العربية قد نجحت في تحقيق بدايات قوية لدمج الجنسين في ميزانياتها وكذلك في استهداف مجموعات محددة من المستفيدين، وبالرغم من ذلك فإنه لم يتوافر لدى هذه الدول القدرة على التعامل مع اثنين من الجوانب الحاسمة في صنع السياسات يتمثل الجانب الأول في تحديد أفضل الممارسات لتحقيق التقدم والارتقاء، فيما يتمثل الجانب الثاني في بناء القدرات من أجل الإدارة المستندة إلى النتائج وجميع العناصر التي توفر الشفافية والمساءلة.

أما **الورقة الرئيسية الثانية** فقد كانت تحت عنوان : " التشغيل وقابلية التوظيف بين الشباب العربي: التحديات والسياسات البديلة "، من إعداد نادر قباني – مدير قسم الأبحاث في الأمانة السورية للتنمية. إستعرضت ما تلقته قضايا الشباب من اهتمام من قبل صانعي السياسات والباحثين في العقود الماضية، ولكن الدلائل على تحقيق نجاحات في مشاريع الشباب لا زالت محدودة، مع ملاحظة أن هناك مبادرات جديدة وواعدة على المستوى المفاهيمي. ومع ذلك فإن برامج الشباب تمثل إشكالية على جميع المستويات.

تلاحظ الورقة أن قضايا الشباب على مستوى السياسات ترتبط بقضايا أوسع كخلق الوظائف والتعليم والإسكان والزواج، ولكن الورقة قد تركزت على قضية البطالة، وقابلية توظيف الشباب. وعرضت الورقة محددات عرض سوق العمل للشباب، وركزت على الاتجاهات الديموغرافية، حيث ذكرت أن هناك نسبة نمو سكاني للفترة 1950-1990 قادت إلى أعلى نسبة في عروض العمل المستدامة في العالم للفترة 1970-2010. ومن ثم قادت إلى تحد آخر تمثل في خلق وظائف كافية (ضغط العرض).كما استعرضت الورقة أهم محددات طلب سوق العمل للشباب متمثلة بالاقتصاد الكلي والنمو، ومناخ الاستثمار، وضعف مؤسسات سوق العمل والتشوهات في سوق العمل.

وفي سياق معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب المنطقة، لاحظت الورقة أن معدلات المساهمة في قوة العمل بين الرجال متقاربة مع المعدل العالمي، وأن معدلات مساهمة النساء في قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأقل على مستوى العالم، حيث تقدر بـ 26% مقابل 52% على مستوى العالم، حيث تنمو ولكن ببطء وليس هناك من دلائل تشير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في مساهمة المرأة نسبة للشباب بالمقارنة بالبالغين.

تبين الورقة أن أهم العقبات الأساسية أمام الحصول على عمل تتمثل في الافتقار إلى التعليم المناسب، يليه احتياجات العمل للمهن المتوفرة ويليها عدم وجود شبكة الأعمال لفرص العمل المتوفرة. وتطرح بعض مجالات التدخل من خلال السياسات والبرامج على مستوى العوامل الكلية والجزئية لمطابقة

عرض العمل والطلب على العمل من أجل تجاوز العقبات الأساسية، ومن خلال تحديد السياسات الملائمة وتوسيع الفرص وتشجيع المبادرات الشخصية.

وكانت **الورقة الرئيسية الثالثة** تحت عنوان: "التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية" من إعداد ريا حفار الحسن وزير المالية في لبنان وتقديم لمياء المبيض بساط.

حاولت الورقة الإجابة على بعض التساؤلات عن وضع المرأة العربية اليوم بعد مضي عقد على تبني أهداف الألفية. هل تمكنت المرأة العربية من إحراز تقدم مختلف المجالات؟ وأين نحن اليوم من إحقاق هدف التمكين سياسيا؟ وما هي العقبات التي تعترض المرأة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وما السبل الكفيلة لتذليلها؟

تلحظ الورقة تقدماً ملموساً في مستويات تعليم وصحة النساء، كما تلحظ تغيراً في التعاطي مع قضايا المرأة خصوصاً في الخليج بما عكسته خطابات قادة الدول من تغيرات ملموسة وإيجابية حول دور المرأة كقوة مشاركة في الحياة، وتذويب المعوقات الثقافية بهدف النهوض بالمرأة وتشجيعها.

ومع ذلك فإن الورقة تلاحظ أن مؤشر الفجوة بين الجنسين في العالم العربي لا يزال متدن، حيث أن التقرير الشامل حول ردم الفجوة بين الجنسين للعام 2009 والصادر عن القمة الاقتصادية العالمية أن الكويت حصلت على المرتبة 105 والأردن 113 ومصر 126، وجاءت اليمن في أدنى مرتبة في التصنيف بالمركز 134. قامت الورقة بإجراء مقارنات بين ما حققته المرأة العربية وبين ما حققته المرأة على المستوى العالمي وذلك على المستوى التربوي والسياسي والاقتصادي والإعلامي، حيث تمكنت النساء من تحقيق بعض النجاحات على المستوى السياسي والاقتصادي إلاّ أنها لا زالت بعيدة عن اللحاق بنظيرتها في أوروبا.

تخلص الورقة إلى نتيجة مفادها أن عملية إزالة العقبات الثقافية والإجتماعية ومحو الصور النمطية للمرأة لن تنجز بين ليلة وضحاها، ولكنها لن تتحقق بالسرعة المرجوة ما لم تترافق مع تدخل على مستوى المؤسسات السياسية يساهم في وضع الخطط الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار مدى الارتباط والتداخل بين المجالات المختلفة للتنمية الإنسانية. وتؤكد الورقة على أن التدخل الجاد للإطلاع في جميع المجالات وخصوصاً منها المالي والاقتصادي كفيل بضمان التغيير، مما يساهم في تغيير نظرة الشعب للمرأة وإزالة الصور النمطية والادوار المنوطة بكل نوع إجتماعي.

3. الأوراق العامة

الورقة الأولى تحت عنوان: "الإقلال من فجوة النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالتشغيل والأجور في الدول العربية: قياس المكاسب للمرأة والشباب والمجتمع" من إعداد زافيريس تزافاتوس المستشار

السابق في البنك الدولي. استهدفت الورقة الإجابة على التساؤل: ماذا لو لم يكن هناك تمييز بين الرجل والمرأة في العمل؟ وتمت محاولة الإجابة على هذا السؤال بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تشير الورقة إلى أن الاختلافات بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في المتوسط أعلى المعدلات في العالم، وأن الإمكانات الاقتصادية الكامنة للمرأة في هذه المنطقة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم. وأوردت الورقة معلومات إحصائية توضح أن جزءاً كبيراً من عمل المرأة غير مدفوع الأجر بالإضافة إلى أن أجر المرأة أقل منه بالنسبة للرجل وأن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل هي أقل من الرجال، كما أن عملها يتركز في عدد قليل من القطاعات والمهن مقارنة بالرجال. كما أنه نادراً ما يتم العثور على النساء في المناصب العليا.

توصلت الورقة إلى نتيجة مركزية فحواها أنه يترتب على المساواة بين الرجل والمرأة في الوظائف والأجور زيادة بحوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل متوسط ما ينفق حالياً على الصحة أو التعليم) وزيادة بحوالي 20 في المائة في أجور النساء. ولاحظت الورقة أن هذه النتيجة ربما تحققت في إطار أسواق العمل العربية حسب خصائصها التاريخية، وحسب التطورات التي شهدتها حديثاً فيما يتعلق بتعليم المرأة ومعدلات مشاركتها الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة.

أما **الورقة العامة الثانية** فقد كانت تحت عنوان: " فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الإجتماعي في الدول العربية: نتائج استكشافية " من إعداد رياض بن جليلي – خبير اقتصادي وعلي عبدالقادر علي – منسق المؤتمر ووكيل المعهد العربي للتخطيط. تهدف الورقة إلى استكشاف ما إذا كانت الدول العربية كمجموعة تختلف عن بقية دول العالم في ما يتعلق بالإنجازات التنموية واستكشاف أهم العوامل المؤثرة على هذه الإنجازات بعد الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الإجتماعي.

تتلخص أهم النتائج التطبيقية التي توصلت إليها الورقة في ما يلي:

- أنه في ما يتعلق بالتنمية البشرية المرتبطة بالنوع الإجتماعي، كيفما تم قياسها، فإنه ليس هناك من اختلاف ذو معنوية إحصائية بين الدول العربية وبقية دول العالم. وتعد هذه نتيجة مغايرة لتلك المتعلقة بالأداء في مجال النمو الاقتصادي.
- تشتمل أهم المحددات الرئيسية للأداء التنموي المرتبط بالنوع الإجتماعي في كل من الدخل الحقيقي للفرد (بمعنى المرحلة التنموية للدول)، والفترة الزمنية منذ حصول المرأة على حقوقها السياسية، ومعدل النشاط الاقتصادي للمرأة، ومعدل الخصوبة الكلي.
- في ما عدا دخل الفرد الحقيقي، تنطوي بقية المحددات الرئيسية للاداء التنموي المرتبط بالنوع الإجتماعي على محتوى للسياسات التنموية يتعلق، على التوالي، بأهمية تعميق الإصلاحات

المؤسسية الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وأهمية زيادة الاستثمار في تعليم وصحة النساء.

وكانت **الورقة العامة الثالثة** تحت عنوان: "السياسة الضريبية في إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ووقعها على النوع الاجتماعي و التشغيل" من إعداد سامي بيبي من شبكة أبحاث السياسات الاقتصادية في كندا بالتعاون مع آخرين. إستهدفت الورقة استكشاف الاثار المحتملة للسياسة الضريبية على التوظيف من كلا النوعين، وذلك لمعرفة آثار التمييز ضد المرأة في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس، فناقشت التشوهات الضريبية غير المباشرة في مختلف القطاعات داخل كل دولة من هذه الدول. وتناقش الورقة بشكل مقارن النشاطات الاقتصادية واتجاهات الضريبة في هذه الدول، وتسلط الضوء على أهم الاتجاهات والهياكل باستخدام البيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، وتستخدم مصفوفة الحسابات الاجتماعية في عملية التحليل.

تؤكد النتائج النهائية للدراسة على أن إزالة الضرائب غير المباشرة والإعانات (الرسوم الجمركية ورسوم المبيعات) تسهم في زيادة الفوارق الاقتصادية وخصوصاً في مرتبات العاملين من الجنسين في كل من الجزائر ومصر. وهذا يعني أن السياسة الضريبية غير المباشرة تؤمن حماية لرواتب العاملات ومساهماتهن الاقتصادية على شكل دخل العمل لأسرهن (وذلك استناداً إلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية). ويرجع ذلك لكون العمالة النسائية متركزة في صناعات كثيفة العمالة (كالنسيج) في كل من مصر والجزائر، تنعم بحماية عالية في المتوسط وغير قادرة على المنافسة دولياً، وعليه فإن إزالة الحماية من شأنها أن تتسبب في إنهاء عقود العمال، وذلك بسبب منافسة الواردات الرخيصة.

وتوضح النتائج أن القطاعات كثيفة العمالة النسائية ولكنها تصديرية، تتمتع بحماية أقل في كل من المغرب وتونس، وعليه فإن إزالة الضرائب غير المباشرة سوف يكون لها مردود محايد من حيث آثاره على العاملين من الذكور والإناث وبالتالي على الدخل المتأتي من الأجور.

وتلاحظ الورقة اختلاف الآثار الاقتصادية الكلية لإزالة التشوهات باختلاف الأجهزة الضريبية وباختلاف الاقتصادات المعنية. فبينما يتم تعويض إزالة ضرائب الواردات بتوسع الإنتاج وبالتالي ضرائب الإنتاج (مع استثناءات بسيطة في تونس)، فإن إزالة تعرفة الاستيراد في الجزائر تجلب انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسهم ضريبة المنتج في مصر فقط في إحداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. أما في المغرب فإن تخفيض ضريبة الإنتاج والمنتجات سيساعد على تخفيض الإنكماش الاقتصادي الذي فرضته إزالة تعريفة الواردات، في حين أن إزالة ضرائب الإنتاج والاستيراد ستخفف من أثر الانكماش الناجم عن إزالة ضريبة الإنتاج والاستيراد والإعانات في تونس.

4. الأوراق القطرية (دراسات حالة)

التجربة المصرية: نوقشت ثلاث أوراق لدراسة الحالة المصرية تناولت موضوعات مختلفة تتعلق بموضوع المؤتمر.

كانت **الورقة الأولى** من إعداد دعاء عبداللطيف – من المجلس القومي للطفولة والأمومة ومي جادالله – من وزارة الدولة والأسرة والإسكان في مصر، وقد كانت تحت عنوان: "تقدير القيمة المادية للأعمال المنزلية وأعمال العناية التي تقوم بها النساء". استهدفت الورقة إعطاء صورة حقيقية لمساهمة المرأة المصرية في المجالين الاقتصادي والمحلي للمجتمع، عن طريق تحديد مستوى الأنواع المختلفة للعمل الذي تقوم به المرأة المصرية (15-64 عاماً) والوقت الذي يستغرقه القيام بذلك العمل، ووضع قيمة نقدية للوقت الذي تقضيه المرأة في أنشطة العمل المنزلي والرعاية الأسرية.

تشير الورقة إلى أن ثلثي الإناث في المناطق الحضرية يشاركن في الأعمال المنزلية، مقارنة بحوالي 40% في المناطق الريفية يعملن في العمل المنزلي وفي أعمال غير مدفوعة الأجر. كما تشير إلى أن المساهمة في أعمال مدفوعة الأجر تزيد بالنسبة للنساء في أواسط العمر، وهو ما لا يعني إنخفاضاً في المشاركة في الأعمال المنزلية، بل يعني عبئاً مضاعفاً على المرأة، حيث أنها تعمل عملاً مزيجاً بين البيت والخارج.

وتلاحظ الورقة أن الإناث من ذوي المستويات المعيشية المرتفعة هم الأكثر توقعاً للعمل فقط في أعمال المنزل على الرغم من أن هناك زيادة في عدد اللاتي يقمن بعمل مأجور بين هؤلاء الإناث (حوالي 27% منهن)، وما زال يتعين على بعضهن القيام بعمل خدمات منزلية (25%).

وتبين الورقة أن الإناث من ذوي المستويات المعيشية المتدنية هن الأكثر انخراطاً في أعمال منزلية غير مدفوعة الأجر بالإضافة إلى الأعمال المحلية بنسبة 45%، بينما هناك 4.5% منهن يقمن بكل أنواع العمل.

كما تشير النتائج النهائية إلى أن التقدير الإجمالي لقيمة عمل المرأة في الأعمال المحلية وأعمال رعاية الأسرة يتراوح بين 9 و 19% من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا ما اقتصر التقدير على النساء العاملات فقط في الأعمال المحلية والمنزلية، فإن قيمة عمل المرأة تتراوح بين 5% و 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت **الورقة المصرية الثانية** من إعداد أسماء البدوي ورانيا رشدي – من مجلس السكان الدولي تحت عنوان: "تأثير الهجرة الدولية للذكور على وضع المرأة: حالة مصر". تهدف هذه الورقة إلى تقييم أثر الهجرة الدولية على وضع المرأة داخل الأسرة المصرية، ومعرفة ما إذا كان للهجرة من تأثير على تمكين المرأة في الأسر التي تضم أفراداً مهاجرين والتحقق مما إذا كانت هناك من آثار مستدامة إيجابية على النساء بعد عودة المهاجرين الذكور.

توضح الورقة أن للهجرة (وخصوصاً هجرة الذكور) تأثير إيجابي وكبير على احتمال أن تصبح المرأة قائدة في الأسرة، في ما يتعلق بصنع القرار والتنقل، ولكن هذا التأثير لا يبدو أن يكون مستداماً بعد عودة الفرد المهاجر بل وجدت هناك بعض الادلة على الاثر السلبي لهجرة العودة في صنع القرار المستقل.

تشير النتائج التحليلية إلى أن للهجرة تأثير إيجابي على قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مستقلة حول المسائل المنزلية وعلى قدرتها على الحركة أثناء غياب المهاجر، ولكن هذا التأثير يتحول إلى تأثير سلبي بعد عودة المهاجرين، وقد تكون النتائج سلبية قد تؤدي إلى العنف بين الجنسين ويلاحظ ذلك عندما تكون الهجرة من مصر نحو دول عادة ما تكون أكثر محافظة إجتماعياً.

وكانت الورقة المصرية الثالثة تحت عنوان: " إتجاهات ظاهرة البطالة في مصر بين الآثار الديموغرافية والاقتصادية " من إعداد راجي أسعد من جامعة ..... ومحمد رمضان من ....

استهدفت الورقة الإجابة على فرضية أساسية مفادها أن " مشكلة البطالة في مصر ذات طابع مؤسسي " تترتب على ما تسببه سياسات التوظف العام من تعظيم الاحتمالات لدى تلك الفئة من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية وما فوقها" للحصول على الوظيفة العامة.

توصلت الورقة إلى عدد من النتائج الفرعية من أهمها " أن بطالة الإناث تمثل أربعة أضعاف بطالة الذكور " وأن الفترة تحت الدراسة شهدت تناقصاً في بطالة الإناث والذكور وبخاصة بطالة الشباب، إلاّ أنها قد شهدت إرتفاعاً للبطالة بين الحاصلين على مؤهل جامعي، وأن أثر سياسات التوظف العام يتركز في أوساط حملة الشهادات المتوسطة والجامعية وبخاصة النساء منهم.

بينت الورقة ضعف تأثير البعد الديموجرافي (متمثلاً في تضخم الفئة العمرية 15-24) على معدل البطالة العام، ومعدل بطالة الإناث والذكور. كما بينت أن خفض احتمال التوظف العام يؤدي إلى خفض معدل مشاركة الإناث المتعلمات، وهو ما يؤدي إلى خفض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل بصورة معنوية. كما لوحظ أنه كان لارتفاع معدل نمو التوظف بالقطاع الخاص عن ذلك للقطاع العام الأثر الاكبر في الخفض الفعلي المشاهد في معدلات البطالة بين عامي 1998 و 2006.

تجربة البحرين

تمثلت حالة الدراسة البحرينية بورقة تحت عنوان: " المرأة البحرينية في مهنة تقنية المعلومات في القطاع العام " من إعداد فاطمة السبيعي – مركز دراسات البحرين.

تهدف الورقة إلى دراسة مدى التقدم الذي أحرزته المرأة البحرينية في حقل تقنية المعلومات، الذي يعد من أهم المجالات التي تسهم في تنمية وإنعاش اقتصاد مملكة البحرين. وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء

على مشاركة المرأة في القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تحليل الفجوة بين التحصيل العلمي والتحصيل المهني من منظور النوع الإجتماعي، وعلى المحددات الإجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على انخراط المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مملكة البحرين.

بينت الورقة أن عدد النساء العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات في تزايد مستمر، بيد أن قدرتها غير مستغلة بشكل كامل، وعليه فإنها غير قادرة على تحقيق مكاسب كبيرة في مواقع صنع القرار. كما بينت أنه على الرغم من تجاوز عدد الخريجات في مجال تقنية المعلومات بشكل كبير عدد الذكور، إلاّ أن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات لا زالت أقل من نسبة الرجال، وأظهرت الورقة أن المرأة العاملة في الشبكات والدعم الفني والصيانة لا زالت ممثلة تمثيلاً ضعيفاً، كما أنها لا تزال تشكل نسبة منخفضة في مناصب صنع القرار، وبالتالي فإن هناك جزءاً كبيراً من الموارد البشرية الحالية لتكنولوجيا المعلومات التي لم يتم استخدامها أو تشغيلها في نفس المجال، وذلك على الرغم من الزيادة المطردة في الطلب على تقنية المعلومات.

أكدت نتائج الورقة على أهمية الاستخدام السليم للمؤهلات والقدرات الحالية بغض النظر عن النوع أو الجنس. وطالبت الورقة ضمن توصياتها بتعزيز مشاركة المرأة في ميدان تقنية المعلومات من خلال: تغيير سياسات التعليم الجامعي (الجمع بين النظري والعملي)، ورفع معايير التدريب بحيث تواكب سياسة التدريب الابتكارات في حقل تقنية المعلومات.

التجربة التونسية

تم تقديم ورقة بعنوان: "إختلافات النوع في الحالة الصحية: الحصول على والاستفادة من، خدمات الرعاية الصحية في تونس" من إعداد إيمان الجودي – معهد العلوم التطبيقية والتكنولوجيا. استهدفت الورقة استكشاف التفاوت بين الجنسين من حيث الوضع الصحي وكيفية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس، وذلك علماً بأن نظام الرعاية الصحية التونسي يسعى إلى تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها (الخدمات الصحية الإسعافية، والحصول على الخدمات الصحية وفقاً للحاجة إليها).

من أهم ما أبرزته الورقة أنه لم تتم ملاحظة اختلاف بين الجنسين على مستوى أبعاد الحالة الصحية، ومن حيث إمكانية الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية، كما أظهرت أن هناك تحسن في المؤشرات الصحية لكلا الجنسين، ولكن ربما تكون أهم الإنجازات تلك المتعلقة بتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمهات.

وبينت الورقة أنه بالرغم من الفوارق الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، فقد لوحظ وجود تحسن كبير في هذا المجال، وأنه على الرغم من النتائج التي تحققت في مجال وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها، إلاّ أن هنالك بعض الاختلاف في الوصول إلى هذه الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية، وأن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين النساء تختلف من منطقة لاخرى.

كما لاحظت الورقة أنه بالرغم من التحسن الملحوظ بالنسبة لأوجه الاختلاف بين الجنسين، والمشاركة في عملية صنع القرار، إلاّ أن الفقراء من النساء يجدن صعوبة في اتخاذ القرارات والخروج من حالة انعدام الأمن، فالمرأة التونسية لا زالت تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى مثل ظروف العمل.

التجربة الجزائرية

تمثلت دراسة حالة الجزائر بورقتين بحثيتين، كانت **الورقة الأولى** تحت عنوان: " العائد من تعليم المرأة في الجزائر" من إعداد فيصل بوطيبة من جامعة ... وعبدالرزاق بن حبيب من .....

استهدفت الورقة دراسة العوائد النقدية وغير النقدية من تعليم المرأة في الجزائر. وقد تم استخدام دالة الكسب المينسرية لتقدير معدل العائد الخاص، كما تم توسيع دالة الكسب بهدف تقدير معدل العائد على مراحل التعليم المختلفة.

لاحظت الورقة ارتفاع العائد على تعليم المرأة (10%) مما يعد مؤشراً مهماً لربحية الاستثمار في رأس المال البشري للمرأة في الجزائر. أما في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، فإن الأمر يستدعي رفع معدلات القيد بهاتين المرحلتين دون اغفال جانب الجودة الذي يعتبر مطلباً رئيسياً. كما لاحظت أن تعليم المرأة يسهم فعلياً في تحسين سلوكها الصحي وكذلك صحة أسرتها، وبالتالي فإن تخصيص موارد أكبر للتعليم سيكون سبباً في توفير موارد معتبرة في قطاع الصحة. كذلك الأمر فإن للتعليم دور مهم في تقليص معدلات الخصوبة وتحسين سلوك ثقافة المرأة إزاء الخصوبة، وهي نتيجة تعزز ضرورة زيادة الانفاق على تعليم المرأة، مع أن هناك كثيراً من العوائد غير النقدية على تعليمها.

وبينت الورقة أن انخفاض العائد في القطاع العام يشير إلى وجود تفاوت في سوق العمل بين القطاع العام والخاص، وبالتالي فإن ذلك يتطلب الشروع في إصلاحات مؤسسية بهدف خلق بيئة تنافسية بين القطاعين.

أما **الورقة الجزائرية الثانية** فقد كانت تحت عنوان: " إتجاهات الشباب من الجنسين حول التنمية وعلاقتها بالصحة النفسية: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجزائري من الجنسين " من إعداد فقيه العيد –جامعة أبي بكر بلقايد.

تهدف الورقة إلى التعرف على آراء واتجاهات الشباب حول دورهم ومدى مشاركتهم في عملية التنمية، والدور التنموي الذي تلعبه المرأة، ورصد اتجاهاتهم حول الصحة النفسية وخدماتها، وبالتالي كشف اللثام عن الثقافة النفسية التي يمتلكونها، ومدى إدراكهم للدور التنموي المناط بهم، وتحديد مختلف الفوارق التي تحملها اتجاهاتهم.

لاحظت الورقة أن هناك رغبة جامحة لدى الشباب في المشاركة في العملية التنموية الفعالة واستغلال طاقاتهم في تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بترقيتهم وتحسين ظروفهم بنسب مئوية عالية تتراوح بين 55% و 91%. كما لاحظت أن نصف العينة المدروسة لا تشعر بالأمن النفسي نتيجة للقلق الطبيعي الذي يتعرض له الشباب في بداية مشواره المهني، بالإضافة إلى عدة متغيرات أسرية واجتماعية وحيوية متشابكة ومعقدة. وأظهرت الورقة أن البرامج التنموية الجزائرية غير واضحة وتحتاج إلى تقييم مستمر بما يخدم مصلحة الشباب، وضرورة مشاركته في التنمية، وأنه لا توجد فروق جوهرية من حيث اتجاهات الشباب، أي أن الذكور والإناث يعيشون نفس المشكلات التي تجعلهم في حيرة من أمرهم، والتي تؤدي إلى المزيد من مشاعر القلق العام والترقب وعدم الاستقرار والخوف من المجهول.

وبينت الورقة أن خريجي الجامعات يشكلون طاقة بشرية هائلة قلما يتمكنون من إشباع حاجاتهم الأساسية وخاصة في بيئة نامية، كالبيئة الجزائرية، وغالباً ما يتعرض هؤلاء الشباب إلى الصد والإحباط، وصعوبات جمة في تخطي بعض العراقيل المادية وبعض الحواجز المهنية أثناء سعيهم لتحقيق ذواتهم، مما ينشأ عنه العديد من المشكلات التي تؤدي بهم إلى نوع من عدم التوافق في المجتمع، وبالتالي تعيق تقدمهم وتضعف من قدرتهم على العطاء.

التجربة المغربية

كانت من خلال ورقة تحت عنوان: " تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع الإجتماعي بالميزانية" من إعداد إهناش حسين – رئيس مصلحة آثار السياسات الإجتماعية في المغرب.

هدفت الورقة إلى تقديم تجربة المغرب في مجال إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في الموازنة العامة للدولة، من خلال عرض المسار العام لهذه التجربة ولمختلف المحطات التي قطعها مشروع مقاربة النوع الإجتماعي في المغرب بشكل عام وادماج النوع الإجتماعي في إعداد الميزانية على وجه الخصوص.

استندت تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع الإجتماعي بالميزانية على ستة محاور تتفاعل في ما بينها، وهي: شمولية الاعتمادات، وتقوية لا مركزية الميزانية، ووضع إطار للنفقات على المدى المتوسط، ومنهجية النجاعة (الاستراتيجية – البرامج – الأهداف – مؤشرات النجاعة)، وإصلاح مراقبة النفقات العامة والشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين.

توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها أن تعميم هذه المقاربة على جميع القطاعات الوزارية من شأنه أن يعمق التحليل القطاعي البيني للتدابير المنجزة في إطار إصلاح الميزانية إضافة إلى تطوير مؤشرات النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الإجتماعي، وذلك من أجل إحداث تغير في الممارسات تقطع الطريق على الممارسات السابقة من خلال توزيع أمثل للموارد المتاحة.

التجربة السودانية

تمثلت بورقتين، كانت **الورقة الأولى** تحت عنوان: " التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية في السودان: 1990-2005" من إعداد معتصم احمد عبدالمولى – كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، بجامعة الجزيرة.

هدفت الورقة إلى تسليط الضوء على قضية التنمية البشرية في السودان وإلى التحقق من إمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين حسب متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية.

تؤكد النتائج التجريبية وجود فجوة بين الجنسين ضد الإناث في جميع مؤشرات التنمية البشرية فيما عدا مؤشر الصحة الذي يميل لصالح الإناث، وأوضحت أنه بمعدلات النمو الحالية فإن الفجوة بين الجنسين في مجال التنمية البشرية لا يمكن جسرها أو القضاء عليها قبل حلول عام 2023، وتشير الدراسة في ختامها إلى أن تحسين القدرة بالنسبة للجنسين دون تمييز هي واحدة من إجراءات فعّالة للتنمية في السودان ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل صانع القرار.

أما **الورقة الثانية**، فقد كانت تحت عنوان: " تقييم حالة النساء وفجوة النوع الاجتماعي في السودان"، من إعداد سامية ساتي عثمان – كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية، بجامعة الخرطوم.

هدفت الورقة إلى تقييم وضع المرأة في السودان والفجوة بين الجنسين في العمل والتعليم، وتحديد الآثار المترتبة على الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وسوق العمل وكذلك تحديد معدل العائد على التعليم في السودان.

تظهر نتائج التحليل فروقاً بين الجنسين في ما يتعلق بالعلاقة بين الأجر والتعليم وسنوات الخبرة. وتشير النتائج إلى أهمية تعزيز التحصيل العلمي للمرأة من أجل تعزيز دورها في سوق العمل ولتحسين العائد على التعليم، كما تظهر انخفاض العائد على التعليم لكلا الجنسين.

تخلص الورقة إلى أهمية تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وتحسين التحصيل العلمي للمرأة السودانية، وتحسين مشاركتها الاقتصادية عن طريق زيادة فرص العمل، ولاحظت أن مثل هذه السياسات تتطلب استثمار قدر كبير من الموارد في تعليم للمرأة، كما تتطلب تحسين إدماج المرأة في الاقتصاد السوداني لجني ثمار هذا الاستثمار.